

ميرسر: دبي الـ18 وأبوظبي الـ43 عالمياً من حيث تكلفة المعيشة للمغتربين»



أصدرت شركة «ميرسر» تقريرها السنوي حول تكلفة المعيشة لعام 2023، والذي يقدم صورة كاملة عن تغيرات تكلفة المعيشة حول العالم، وكشف التقرير عن تقدم كل من دبي وأبوظبي على مستوى التصنيف ليصلا إلى المركزين 18 و43 على التوالي، حيث توصلت دولة الإمارات لتسجيل نمو اقتصادي قوي وقدرة كبيرة على التكيف مع التغيرات، ما يشير إلى توقعات مستقبلية واعدة.

ويعتبر الارتفاع المفاجئ في تكاليف إيجار الإسكان أحد العوامل الرئيسية وراء التغيرات الجديدة في تصنيفات عام 2023، إذ جاءت دبي مباشرة بعد سنغافورة (المُصنفة في المرتبة الثانية) التي شهدت ارتفاعاً بنسبة 50% في متوسط الإيجار بحسب المنطقة. وقد أثرت تكاليف الإيجار بشكل كبير على تصنيف دبي مع ارتفاع الإيجار بنسبة 25%، بالمقابل كان تأثير حركة الإسكان أقل في أبوظبي، حيث تتراوح نسبة ارتفاع الإيجار بين 6% إلى 8%، بينما حافظت الإيجارات على نفس معدلات العام الماضي في بعض المناطق.

وبعيداً عن الإيجار، أظهرت الدراسة ارتفاع تكلفة المعيشة في مجالات أخرى في كل من دبي وأبوظبي، مع تسجيل ارتفاع بنسبة تصل إلى 11% في أسعار المواد الغذائية في المتاجر، و4% في المواصلات، و5% في مجالي الرياضة

• تكلفة معيشة تنافسية

وقال فلاديمير فيرجوفسكي، رئيس قسم الخدمات المالية والتقنية لدى شركة ميرسر الشرق الأوسط: «من الواضح بأن جهات العمل في دولة الإمارات تراقب هذه التغييرات عن كثب، فقد وجدت دراستنا بأن بعض الشركات بادرت بزيادة الأجر السنوي بنسبة 4.2% وسطياً خلال العام الحالي، كما تقوم العديد منها بمراجعة حزم المكافآت وإعادة تقييمها من أجل تحسين المكافآت عوضاً عن زيادة الأجور الأساسية لزيادة إجمالي التعويضات دون الالتزام طويل الأمد بزيادة الراتب، ونتيجة لذلك، تعمل 40% من الشركات التي شملتها الدراسة على مراجعة سياساتها لعام 2023 من خلال زيادة بدل السكن بنسبة 5% إلى 10% وسطياً حسب المستوى الوظيفي».

وبالرغم من تقدمها في التصنيف العالمي، إلا أن تكلفة المعيشة في دولة الإمارات لا تزال تنافسية مقارنة مع العديد من المدن الكبرى حول العالم، ويمكن أن تعزى التغييرات الحاصلة إلى عدة عوامل من بينها التضخم وتقلبات أسعار الصرف وتكاليف السكن، إلا أن دولة الإمارات سباقة بإدارة هذه القضايا، مما يعكس قوة ومرونة اقتصادها

• هونغ كونغ الأعلى

على الصعيد العالمي، حافظت هونغ كونغ على مكانتها في المرتبة الأولى كأعلى مدينة بالنسبة للمغتربين، تليها سنغافورة التي تقدمت من المرتبة الثامنة إلى المرتبة الثانية، وتراجعت بعض المدن مثل لندن إلى المرتبة 17، وأمستردام إلى المرتبة 28، بينما تقدمت نيويورك مرتبة واحدة إلى المرتبة السادسة. وفي منطقة الشرق الأوسط، لا تزال تل أبيب المدينة الأعلى تكلفة بالنسبة للموظفين الدوليين، حيث تحتل المرتبة الثامنة، بينما تحتل القاهرة المرتبة 217، والعاصمة الأردنية عمان المرتبة 110.

وختم فلاديمير: «على الرغم من الفوائد الكثيرة للنمو الاقتصادي المستمر، تظهر الدراسة أن العوامل الرئيسية التي شكلت الاقتصاد العالمي في عام 2022 ستستمر في التأثير خلال عام 2023، فالتضخم وتقلبات أسعار الصرف تؤثر بشكل مباشر على رواتب ومدخرات الموظفين الدوليين، كما يمكننا أن نرى من تقرير المخاطر العالمية لعام 2023، الذي نشره «المنتدى الاقتصادي العالمي» بالتعاون مع «مارش ماكلينان»، أن أزمة تكلفة المعيشة هي واحدة من أشد المخاطر بالنسبة للحكومات والشركات المحلية في جميع أنحاء العالم، ويجب على كافة شركات القطاع الخاص «والمعام التعاون للتخفيف من حدة التضخم